الصباح AL-SABAH

«التجارة»: إعادة صرف المواد التموينية بجمعية الأندلس

وزارة التجارة

أعلنت وزارة التجارة والصناعة "إدارة التموين"، عن إعادة صرف المواد التموينية في فرع التموين رقم 1 بجمعية الأندلس والرقعي التعاونية، وذلك ابتداء من أمس 10 مايو الجاري، وذلك بعد تعهد الجمعية باتخاذ الإجراءات اللازمة لتعديل الأوضاع خلال شهر من تاريخه.

لمخالفتها لشروط السلامة والوقاية من الحريق

«الإطفاء العام» أغلقت 5 مواقع في أسواق المباركية

جانب من غلق المحلات المخالفة

أغلقت قوة الإطفاء العام 5 مواقع في أسواق المباركية غلقاً إدارياً لمخالفتها لشروط السلامة والوقاية من الحريق.

اعتبارا من اليوم

القعود: فتح باب التقديم في خطة البعثات للحصول على درجتي الماجستير والدكتوراه بـ«التطبيقي»

جاسم القعود

أعلن مدير ادارة البعثات والعلاقات الثقافية أ.جاسم القعود عن فتح باب التقديم لإعلان خطة البعثات للعام الدراسي ٢٠٢١/٢٠٢٢ لشغل وظيفة معيد بعثة وذلك للإيفاد في بعثة دراسية للحصول على درجة الماجستير او الماجستير و الدكتوراه وفقاً لدرجة الإيفاد الواردة بالإعلان ، وذلك اعتبارا من اليوم الموافق 11/5/2022 ولغاية يوم الخميس الموافق 11/8/2022 عبر الموقع الرسمي للهيئة www.Paaet.edu.kw

واوضح القعود أن الإعلان يتضمن العديد من التخصصات في كلية التربية الأساسية و كلية الدراسات التكنولوجية و كلية الدراسات التجارية و كلية العلوم الصحية و كلية التمريض

«أونروا» ترحب بالتبرع الإضافي الذي قدمته الكويت بقيمة مليوني دولار

رام الله - "كونا": رحبت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى "اونروا" بالتبرع الإضافي الذي قدمته دولة الكويت بقيمة مليوني دولار أمريكي يوم الأحد الماضي.

وقالت الوكالة في بيان صحفي أمس إن سفير الكويت في الأردن والمحال لدولة فلسطين عزيز الديحاني سلم الشيك الخاص بالتبرع لمديرة العلاقات الخارجية بالإنابة تمارا الرفاعي في مقر سفارة الكويت في "عمان".

ونقل البيان عن الديحاني قوله "إن هذا التبرع من حكومة الكويت يهدف إلى تعزيز أنشطة وبرامج الأونروا في المنطقة لحوالي خمسة ملايين لاجئ من فلسطين وهو يأتي تماشيا مع التوجيهات الدائمة للقيادة السياسية العليا وبتوجيهات من الحكومة الكويتية تأكيدا على موقف دولة الكويت "الثابت" من دعم القضية الفلسطينية والالتزام بدعم الوضع الإنساني للاجئي فلسطين في المنطقة".

وأشاد الديحاني بدور الوكالة وجهودها في تقديم الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم للاجئي فلسطين في أقاليم عملياتها مشيرا الى تأكيد الكويت على جهود منظمات الأمم المتحدة والتعاون معها بشكل بناء من أجل تحقيق أهداف التنمية للمجتمعات.

وأوضح البيان أن هذا التبرع يضاف الى آخر بقيمة 10 ملايين دولار للوكالة لعام 2022 دعما لميزانيتها البرامجية الأساسية للخدمات الأساسية التي تشمل الرعاية الصحية والتعليم والإغاثة والخدمات الاجتماعية. من جهتها قالت الرفاعي "بهذا التبرع الإضافي تظهر الكويت للاجئي فلسطين أن دعمها طويل الأمد لا يزال قويا".

وأضافت بحسب البيان أن "الأونروا ممتنة حقا للكويت حكومة وشعبا على كرمهم وتضامنهم" مشددة على ان هذا التبرع الإضافي موضع ترحيب والذي يأتي في وقت تواجه فيه أزمات مالية الان وأعربت عن أملها ان يعمل على تشجيع الشركاء الآخرين على التقدم بالتبرع.

وذكرت الوكالة الدولية في بيانها أن دولة الكويت شريك مهم لـ "اونروا" وللاجئين الفلسطينيين مشيرة الى انه ومنذ عام 2000 اقتربت التبرعات التي قدمتها للوكالة من 215 مليون دولار اشتملت على 65 مليون دولار لعمليات الأونروا الطارئة في سوريا. وتابع البيان أن "هذا الدعم الحيوي من حكومة الكويت والمنظمات التي تتخذ من الكويت مقرا لها مثل المنظمة الخيرية الإسلامية العالمية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية والهلال الأحمر الكويتي يمكن اونروا من مواصلة تقديم الخدمات الأساسية لحوالي 5.8 ملايين لاجئ من فلسطين في كافة أرجاء الشرق الأوسط".

مسؤولة اونروا شيكا بقيمة التبرع

خلال حفل أقامته السفارة الأمريكية لدى البلاد بهذه المناسبة

مسؤولون كويتيون وأمريكيون: رفع الكويت من قائمة المراقبة الأمريكية الخاصة بالملكية الفكرية إنجاز مهم

أكد مسؤولون كويتيون وأمريكيون أول أمس أهمية الإنجاز الذي تحقق في رفع اسم الكويت من قائمة المراقبة الأمريكية الخاصة بالملكية الفكرية "تقرير 301" لما له من اثر كبير في رفع مستوى الاقتصاد الكويتي وجلب الاستثمارات الأجنبية.

جاء ذلك خلال حفل اقامته السفارة الأمريكية في الكويت بمناسبة رفع الكويت من القائمة المذكورة بمشاركة ملحق الولايات المتحدة للملكية الفكرية لمنطقة الشرق الأوسط بيتر مهرافاي ووكيل وزارة التجارة والصناعة المساعد للمنظمات والتجارة الخارجية الكويتي عيد الرشيدي ومديرة مكتبة الكويت الوطنية الشيخة رشا الصباح وعدد من المسؤولين.

وقال مهرافاي في تصريح للصحفيين خلال الحفل ان رفع الكويت من قائمة المراقبة الأمريكية نقطة انطلاق كبيرة نحو توسيع الفرص التجارية للشركات الأمريكية في دولة الكويت "فحقوق الملكية الفكرية تحفز المبدعين كالمهندسين والفنانين والمصممين لتطوير وتصميم منتجات جديدة وتقنيات حديثة للسوق مع اطمئنانهم ان حقوقهم الفكرية لن يتم نشرها او تقليدها بشكل غير قانوني".

واشار الى ان الشركات الأمريكية وغيرها من الشركات العالمية ترغب عادة في الاستثمار بالدول التي تضمن حقوق الملكية الفكرية من الانتهاك وحمايتها من اي غش تجاري او تقليد أو نشر اعلامي غير مقبول مؤكدا ان رفع اسم الكويت من القائمة يعطي ضمانه للشركات الأجنبية الراغبة في دخول السوق الكويتي وبالتالي ينعكس ذلك على اداء الاقتصاد الكويتي بشكل عام.

وشدد على ان الإنفاذ القوي لقوانين الملكية الفكرية يطمئن المستثمرين ويؤكد على حماية إبداعاتهم بشكل كاف معتبرا ان رفع الكويت من القائمة "خطوة كبيرة نحو جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالسوق الكويتي" وأشاد بالجهود الكويتية المبذولة في هذا المجال لاسيما جهود وزارة التجارة والصناعة والادارة العامة للجمارك المستمرة في التفتيش والرقابة على الاسواق والبضائع القادمة من الخارج عبر موانئ الكويت المختلفة منوها بالتعاون المثمر على مدى السنوات السابقة والتي توجت بهذا الانجاز.

من جهته قال الرشيدي في تصريح مماثل ان هذا الإنجاز تم بفضل جهود أجهزة الدولة لاسيما وزارة التجارة والصناعة والادارة العامة للجمارك والهيئات والمؤسسات ذات الصلة في إنفاذ القانون ضد بيع المنتجات والبضائع المقلدة.

وأوضح أن الوزارة ومن خلال الخبرات التي تمتلكها بالتعاون مع الجهات الحكومية الاخرى قامت بجهود كبيرة في مراقبة الأسواق ورصد مخالفات حقوق الملكية الفكرية والتعدي على العلامات التجارية "ما كان له الأثر البالغ في رفع اسم الكويت من قائمة 301 وبالتالي زيادة تنافسية اقتصادها على المستوى الإقليمي والدولي".

ولفت الرشيدي الى ان الكويت زادت من مستوى التعاون مع الجانب الامريكي خلال السنوات الماضية ورفعت من مستوى الشفافية وانخراطها في هذا الشأن من خلال عدة لقاءات لمجموعة عمل حقوق الملكية الفكرية والتي تأتي في إطار اتفاقيات موقعة وقائمة لتنمية العلاقات التجارية والاستثمارية بين دولة الكويت والولايات المتحدة.

واكد ان الكويت ماضية في صيانة حقوق الملكية الفكرية بكافة انواعها بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية مشددا على جاهزية الوزارة في التعامل مع اي متغيرات او أساليب جديدة تستخدم في انتهاك تلك الحقوق.

ومن جانبه قال رئيس مكتب حماية حقوق الملكية الفكرية لدى الإدارة العامة للجمارك أسامة الشامي في تصريح مماثل ان جهود الإدارة أثمرت في ضبط كميات كبيرة من السلع والبضائع المقلدة قبل دخولها السوق الكويتي انفاذا للاتفاقيات الدولية التي التزمت فيها دولة الكويت والتي أثمرت في رفع اسمها من قائمة المراقبة الأمريكية ذات الصلة.

وأوضح الشامي أن التعاون مع الجانب الأمريكي جاء من خلال انظمة رقابة مشتركة مثل نظام "استهداف الحاويات" والذي من خلاله يمكن الاستعلام عن اي شحنة مشبوهه قادمة الى الكويت يكون عليها ملاحظات أمنية او تجارية من الجانب الأمريكي بحيث يعتبر هذا النظام بمثابة "انذار مبكر" للسلطات الجمركية الكويتية لتشديد الرقابة على بعض الشحنات القادمة من المنافذ المختلفة.

وأشار الشامي ان الإدراة العامة للجمارك تعتبر خط الدفاع الاول عن حقوق الملكية الفكرية بحيث يتم رصد البضائع فور وصولها للكويت واخذ عينات من الشحنات المشتبه فيها لتحليلها والتأكد انها بضاعة غير مقلدة مشيدا بالجهود المبذولة من قبل الإدارة العامة للجمارك في هذا المجال.

يذكر أن "تقرير 301" الأمريكي هو تقرير سنوي يصدره مكتب الممثل التجاري للولايات المتحدة الأمريكية بشأن مدى فاعلية وكفاية جهود الشركاء التجاريين في حماية حقوق الملكية الفكرية وإنفاذ قوانينها.

ويسرد التقرير نتائج مكتب الممثل التجاري للولايات المتحدة المتعلقة بالشركاء التجاريين الدوليين بعد فترة كبيرة تستمر لسنوات عدة من البحث المستفيض والانخراط المتزايد مع الدول الأخرى للحد من انتهاكات حقوق الملكية الفكرية وحماية حقوق المؤلفين والمخترعين والصانعين في شتى المجالات.

ردا على ما تم نقله في بعض وسائل الإعلام عن انفستمنت مونيتور

«البيئة»: نعمل على إعداد إستراتيجية وطنية منخفضة الكربون نقدمها لمجلس الوزراء نهاية العام

الجهة المسؤولة عن هذا التصنيف منظمة اقتصادية غير متخصصة في البيئة بل معنية بالأمور المالية

لا يمكن التنبؤ بحجم انبعاثات دول العالم البالغ عددها 198 دولة حتى عام 2030

الادعاء بأن دول الخليج تتحمل مسؤولية التسخين الكوني أمر غير صحيح بتاتاً

أكدت الهيئة العامة للبيئة أنها تعمل حالياً على إعداد استراتيجية وطنية منخفضة الكربون 2050 بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، لافتة إلى أن "هذه الاستراتيجية ستكون خارطة طريق لتقليل الانبعاثات الكربونية على المستوى الوطني، بنسب تتجاوز ما أعلنت عنه الكويت في وثيقة مساهماتها الوطنية، وهي 7.4 في المئة التي تم تقديمها إلى سكرتارية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ العام الماضي".

وبينت الهيئة، في بيان لها، أنه "من المتوقع أن تقدم هذه الاستراتيجية إلى مجلس الوزراء في نهاية العام الحالي"، لافتةً إلى أن "الكويت، وتنفيذاً منها لقرارات اتفاق باريس للمناخ، قدمت وثيقة مساهماتها على المستوى الوطني لخفض الانبعاثات الكربونية للفترة من عام 2020 وحتى 2035، حيث أكدت الكويت على خفض انبعاثها بمقدار 7.4 في المئة من إجمالي انبعاثاتها الكربونية في عام 2035".

بيان الهيئة جاء رداً على ما تم نشره في بعض وسائل الإعلام، نقلاً عن منظمة انفستمنت مونيتور التي قالت إن "دولة الكويت هي الرابعة عالمياً في نصيب الفرد من الانبعاثات الكربونية بحلول عام 2030، بمعدل يبلغ 27.6 طن من الكربون المكافئ، وأن دول الخليج تتحمّل مسؤولية التسخين الكوني". ولفتت إلى أن "الجهة المسؤولة عن هذا التصنيف هي منظمة اقتصادية غير متخصصة في البيئة، بل معنية بالأمور المالية والالتزام المالي والائتمان المالي والتصنيف المالي للدول"، مشددة على أن "البيانات الواردة في هذا التقرير غير دقيقة من نواح عديدة". وأشارت إلى أنه "حسب آخر الاحصائيات والتقارير المعتمدة دولياً التي أجرتها الهيئة العامة للبيئة، تنفيذاً لالتزامات دولة الكويت ضمن اتفاقية الامم المتحدة الاطارية لتغير المناخ، فنصيب الفرد من الانبعاثات الكربونية يقدر بـ 19.8 طن للفرد، لذا نؤكد عدم وجود أي إحصائيات معتمدة تشير إلى خلاف هذا الرقم".

وشدّدت على أنه "لا يمكن التنبؤ بحجم انبعاثات دول العالم البالغ عددها 198 دولة حتى عام 2030، في ظل جهود جميع الدول في تقليل البصمة الكربونية من أنشطتها المختلفة"، معتبرة أن "اصدار تقرير يصنف هذه الدول حسب نصيب الفرد في عام 2030 يتطلب معلومات كثيرة وغير دقيقة، وبعضها غير متوافرة، مثل المشاريع المستقبلية لخفض الانبعاثات والنمو الاقتصادي، ومعدل النمو السكاني وجرد كامل لجميع مصادر الانبعاثات في جميع دول العالم، وهذا الامر يصعب تحقيقه في ظل عدم توافر المعلومات في الكثير من دول العالم، وأن ما ينشر حالياً ما هو إلا توقعات وافتراضات حسابية مبنية على فرضيات ممكن أن تتحقق وممكن عدم تحقيقها بالمستقبل".

وأشارت إلى أنه "حسب قوانين اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية لتغير المناخ، لا يوجد تصنيف رسمي لدول العالم حسب نصيب الفرد من الانبعاثات الكربونية، فالأصل في القرارات الأممية هو إجراء جرد لجميع مصادر الانبعاثات بكل دولة على حدة، واصدار رقم يمثل حجم الانبعاثات الكلية لكل دولة، لذلك تسعى بعض المنظمات لإعداد تصنيف لدول العالم حسب نصيب الفرد لأهداف تجارية أو اقتصادية أو حتى سياسية، لذلك ثمة تفاوت واختلاف في ترتيب الدول بين كل منظمة وأخرى على حسب الهدف والغرض من هذا الترتيب الحسابي".

وبينت الهيئة أنه "حسب المعلومات الواردة في البلاغ الوطني الثاني لدولة الكويت 2019 "SNC" والتقرير الحولي الأول المحدث كل سنتين 2019 "BUR" وهما آخر تقريرين تم إعدادهما من قبل الهيئة العامة للبيئة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تبين أن أكثر من 70 في المئة من انبعاثات دولة الكويت ناتجة عن قطاع الطاقة، وهو ما يؤكد بأن مناخ دولة الكويت الذي يعتبر من أشد البقع سخونة في العالم، له تأثير مباشر على حجم الانبعاثات لإنتاج الطاقة في جميع قطاعات الدولة، وبالأخص التبريد والتكييف في القطاع الإسكاني والحكومي والتجاري والصحي"، مشيرة إلى "مبادرة سمو الأمير الراحل الشيخ صباح الأحمد، طيب الله ثراه، بإنشاء مشاريع إنتاج الطاقة من المصادر المتجددة بنسبة 15 في المئة من إجمالي الطاقة المنتجة بالدولة بحلول 2030 وهو ما تعكف حاليا وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة لاستكمال هذه المشاريع الرائدة والتي من شأنها تقليل الاعتماد على الوقود الاحفوري في إنتاج الطاقة".

وشدّدت الهيئة على أن "معظم التصنيفات الصادرة من هذه المنظمات، تضع دول الخليج العربي وبعض الدول المنتجة للبترول والدول ذات التعداد السكاني القليل، والدول ذات المناخ شديد الحرارة، في المراتب الأولى بالنسبة لنصيب الفرد من الانبعاثات الكربونية، وهذا الأمر لا يقتصر على الكويت فقط، بل يشمل جميع الدول التي تعاني من درجات الحرارة العالية نتيجة موقعها الجغرافي وندرة المياه الصالحة للشرب وتواتر موجات الغبار من المصادر المحلية والاقليمية، بالإضافة إلى ندرة الأراضي الصالحة للزراعة حسب جيولوجية الأراضي الكويتية".

واعتبرت الهيئة أن "الادعاء بأن دول الخليج تتحمل مسؤولية التسخين الكوني أمر غير صحيح بتاتاً، وهو ما أكدت واشارت له بعض المواد في اتفاقية الامم المتحدة الاطارية لتغير المناخ، بأن الاحترار العالمي هو نتيجة الثورة الصناعية في عام 1860، وبأن الدول الصناعية الكبرى تقع على عاتقها مسؤولية تاريخية تجاه تغير المناخ العالمي"، لافتة إلى أن "التقارير العلمية الصارة من الهيئة الحكومية المعنية بتغير المناخ، تؤكد على أن ما يعيشه العالم اليوم من آثار لتغير المناخ هو نتيجة تراكم الانبعاثات الكربونية منذ بدء الحقبة الصناعية، كما نؤكد بأن دول الخليج العربي مجتمعة لا تتجاوز نسبة انبعاثاتها من غازات الدفيئة 5 في المئة من إجمالي الانبعاثات العالمية".

وأكدت الهيئة العامة للبيئة "حرص القيادة السياسة على الالتزام الكامل بكل قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالعمل المناخي، تحت مظلة اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية لتغير المناخ، والتأكيد على ان الكويت تساهم بفاعلية كبيرة بالجهود الدولية التي تقودها الأمم المتحدة الرامية لخفض الانبعاثات الكربونية بحلول عام 2050، للوصول إلى الحياد الكربوني".